



بالتعاون مع منتدى اعتراف

اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2011

تقرير حول هدم بيوت العرب

البدو في النقب

نص: حايا ناح

اعداد: أفنر بن عاموس



العراقيب، عملية الهدم الثالثة 10 آب 2010 (تصوير: منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية)

المحتويات

3	ملخص التقرير
4	مقدمة
5	خلفية
8	قرى مهددة بأوامر هدم
11	شهادة محمد أبو نواف من قرية الفرعة الذي تم هدم بيته في شهر أيار 2011
11	إجراءات عقابية إضافية
12	سياسة الدولة - هدم بيوت في النقب
15	خلاصة

ملخص تقرير عمليات الهدم 2011

التقرير السنوي لمنندى تعايش سلمي في النقب للمساواة المدنية يصدر خلال اليوم العالمي لحقوق الإنسان. يوم حقوق الإنسان العالمي يشير إلى اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بواسطة الهيئة العامة للأمم المتحدة. التقرير يوثق الخروقات في حقوق الإنسان تجاه المجتمع البدوي في القرى الغير معترف بها في النقب, وخاصة في مجال هدم البيوت.

خلال العام 2011 أكملت حكومة إسرائيل في سياسة تضيق الخناق على الاقلية العربية في النقب, هذه السياسة تضمنت عدم الاعتراف بقراهم..هدم بيوتهم..تدمير محاصيلهم..وفرض عليهم غرامات وتكاليف الهدم كما حصل مع أهالي قرية العراقيب مثلا.

هذا التقرير يقدم عددا من التطورات المهمة التي شهدتها العام الماضي, التقرير يتطرق بالأساس لكمية هدم البيوت والتي تضاعفت لتصل 1000 بيت , هذه الزيادة تعكس مدى عدوانية الدولة تجاه مواطنيها البدو في النقب. علاوة على ذلك, بتاريخ 6 كانون الأول ألغت محكمة الصلح أوامر هدم 45 بيت في قرية أسره, لكن بالمقابل نفس المحكمة وفي الأسبوع التالي رفضت إلغاء أوامر هدم 33 بيت في قرية عتير أم الحيران. كما انه تم تنفيذ حملته طالت هدم 33 بيت خلال شهر نوفمبر وقد أسمت الحكومة هذه الحملة "بذراع مصممه".

التقرير يبرز أيضا قرارات الحكومة والتي تهدف للاساءه للمجتمع البدوي والإضرار به, ففي 11 أيلول صادقت الحكومة على شرعنة مخطط برافر-عميدور. تقضي هذه الخطة في حال تنفيذها بإخلاء حوالي 30-45 ألف مواطن من أماكن سكنهم وهدم بيوتهم. بيوم 30 أكتوبر أقرت الحكومة إقامة 10 مستوطنات يهودية جديدة في ضواحي مدينة عراد حيث أن جزء من هذه البلدات سيبني على أراضي قرى بدويه قائمه.

مقدمة

يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة وثيقة أساسية في تاريخ حقوق الإنسان. تم تصديق تلك الوثيقة في العاشر من كانون الأول من العام 1948 من قبل الهيئة العامة للأمم المتحدة بقرار A 217 (III) وفرضت بذلك التزاما عالميا بخصوص الحقوق الأساسية.¹ اليوم العالمي لحقوق الإنسان جاء لتأكيد هذا الإعلان الهام.

نحنفل وللعام الثاني بهذا اليوم بتقديم تقرير يتناول الانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان في النقب. يبرز في مركز هذا التقرير موضوع هدم بيوت العرب البدو في القرى المسماة "غير معترف بها" في النقب. عشرات آلاف العرب البدو يسكنون في قرى غير معترف بها من قبل الدولة وتفتقر إلى البنية التحتية الأساسية. صوتت الحكومة على خطة برافر - عميدور² وأقرتها بتاريخ 2011/9/11، هذه الخطة التي ستقتلع 30000 - 45000 بدوي من قراهم وإلى هدم الكثير من القرى. كما أقرت الحكومة بناء 10 بؤر سكنية يهودية جديدة في منطقة "مفوت عراد"،³ بعضها يأتي على حساب قرى بدوية. لا تعرض الحكومة على سكان القرى غير المعترف بها أية خطط بديلة جدية أو ترخيص للأبنية القائمة، كما فعلت في تموز 2010 حين قامت "بتبييض" مزارع فردية من خلال قانون سلطة تطوير النقب.⁴ ونتيجة لذلك، 50,000 مبنى في تلك القرى تعتبر "غير قانونية"، آلاف منها صدر بحقها قرارات بالهدم ويهدد جميعها خطر الهدم.

في اليوم العالمي لحقوق الإنسان نود أن نكشف أمام الرأي العام العالمي وكما فعلنا في العام الماضي هذا الموضوع المؤلم، موضوع هدم البيوت والذي يترك كل عام لدى آلاف الأشخاص، النساء والأطفال آثارا نفسية قاسية وانعداماً للثقة بالسلطة الحاكمة التي يفترض أن تصون حقوقهم. يساهم بتأمين عمليات الهدم الآلاف من قوات الشرطة والوحدات الخاصة التي تستخدم أحيانا العنف وتترك عائلات كثيرة بدون سقف يأويها في أيام الشتاء القاسية والصيف الحارق.

تجدر الإشارة إلى أن "البيت" بشكل عام عبارة عن مبنى مؤقت من الصفيح أو الطوب وسقفه من الصفيح، وأحيانا يكون عبارة عن عريشة مغطاة بأغطية بلاستيكية تشبه الجوتي (بوتا) أو مجرد خيمة. في معظم الحالات لا يكون المبنى مؤمنا جيدا ويستخدم فقط كمكان للسكن فقط ولا شك أن تلك البيوت لا تستوفي الشروط الواردة في المواثيق الدولية لمفهوم "مستوى المعيشة اللائق".

¹ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، موقع جمعية حقوق المواطن في إسرائيل من تاريخ 25 تشرين الثاني 2010 .

<http://www.acri.org.il/story.aspx?id=71>

² قرار حكومة رقم 3707 بتاريخ 11.9.2011 تقرير طاقم وزاري لتطبيق توصيات لجنة تنظيم توطين البدو في النقب، تم تعديله بتاريخ

24.11.2011 موقع مكتب رئيس الحكومة. <http://www.pmo.gov.il/PMO/Secretarial/Decisions/2011/09/des3707.htm>

³ قرار الحكومة رقم 3782 من تاريخ 30.10.2011 إقامة منطقة استيطانية في "مفوت عراد"، أقر بتاريخ 24.11.2011 موقع مكتب رئيس

الحكومة. <http://www.pmo.gov.il/PMO/Secretarial/Decisions/2011/10/des3782.htm>

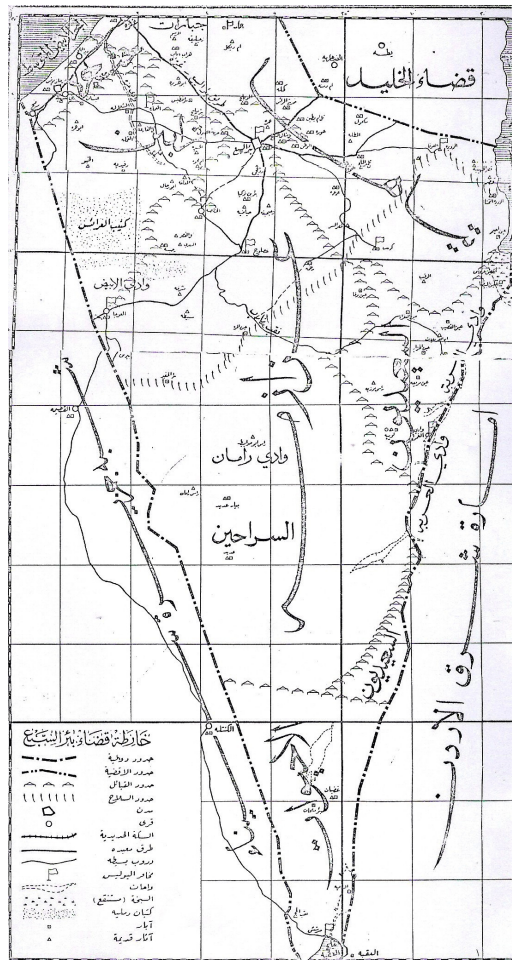
⁴ قانون سلطة تطوير النقب (التعديل رقم 4)، 2009 - 2010، موقع الكنيست من تاريخ 19 تشرين الثاني 2010.

http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/18/3/286_3_3.rtf - 168

خلفية

في عام 1948، قبل قيام دولة إسرائيل كان يعيش على أراضي النقب 95,000 بدوي (انظر الرسم التوضيحي 1) بعد الحرب، التي تم خلالها تهجير قسم من البدو استمرت عملية تهجيرهم من جنوب البلاد. وفق الإحصاءات من العام 1960 وجد أنه بقي في النقب 11000 بدويًا. في مستهل الخمسينيات قامت السلطات الإسرائيلية بتجميع البدو في منطقة سميت "السياج" وهي عبارة عن منطقة عسكرية مغلقة، حيث كان الخروج منها والدخول إليها يحتاج لتصاريح خاصة (انظر الرسم التوضيحي 2). وفي ذات الفترة تم اقتلاع بعض العشائر من أراضيها في النقب الغربي والجنوبي وزجها في "منطقة السياج" أعلنت الدولة عن جزء كبير من "منطقة السياج" كمنطقة لا تتبع لأية سلطة محلية.

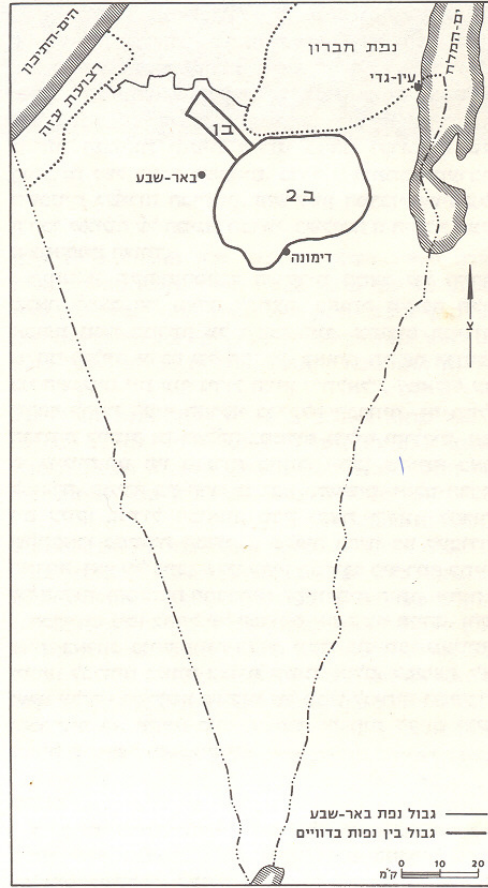
أقر قانون التخطيط والبناء الذي صدر عام 1965 أن غالبية الأراضي في منطقة السياج هي أراض زراعية لذا يمنع البناء فيها منعًا باتًا.



الرسم التوضيحي 1: توزع العشائر في منطقة النقب - قبل عام 1948 (المصدر: عارف العارف 1934)

كل المباني التي كانت مبنية تحولت بموجب هذا القانون إلى "غير قانونية". وهكذا وبقرار سياسي فج حولت الحكومة الإسرائيلية المجتمع البدوي بأكمله إلى مجتمع خارج عن القانون بينما كان ذلك لا يتعدى حق الإنسان الأساسي بأن يحظى بمسكن يأوي إليه.

في أواخر الستينيات بدأت مرحلة جديدة من سياسة الحكومة - تجميع البدو في مناطق أصغر فبدأت الدولة بإقامة عدد قليل من البلدات خصصتها لكل البدو. ولتشجيعهم على الانتقال إلى تلك البلدات بدأت بسياسة فرض عقوبات على أولئك الذين اختاروا البقاء والعيش في قراهم غير المعترف بها من خلال حرمانهم من البنى التحتية والخدمات الأساسية مثل: الماء، الكهرباء، الطرقات، المدارس، العيادات، الصرف الصحي، الخ. وكذلك تم اتخاذ سياسات عقابية عملية تمثلت بهدم البيوت، اقتلاع الأشجار، إتلاف المحاصيل الزراعية، مصادرة قطعان المواشي، الخ.. فقط بعد نضال جماهيري وقانوني منهك قامت الدولة ببناء 25 مدرسة إقليمية و 12 عيادة في القرى غير المعترف بها وقامت بربط بعض تلك القرى بشبكة المياه.



الرسم التوضيحي 2: منطقة السياج

إضافة إلى ذلك، تم تأمين غالبية أراض البدو ومصادرتها، فقد كانت السياسة التي تعتمد سلب وانتزاع الملكية التي انتهجتها الحكومة مرفقة بحملة إعلامية افتراضية وشيطانية ضد البدو. تجدر الإشارة أيضا إلى أن البلدات التي يقيم فيها البدو هي متأخرة من كل النواحي. فتلك البلدات تحتل أدنى درجات سلم التصنيف الاجتماعي - الاقتصادي بين كل السلطات المحلية والبلدية في إسرائيل⁵ وتعتبر معدلات البطالة فيها الأكبر في إسرائيل (نسبة البطالة تصل في بعض تلك القرى إلى 40%)، وتستشري فيها مشاكل الإجرام، العنف، وغياب أماكن العمل، المواصلات العامة، البنوك والمشاريع الكبيرة وغير ذلك.

⁵ الجدول 2 - المجالس المحلية والبلدية وفق تراتبية تصاعدي للمعيار الاجتماعي - الاقتصادي التصنيف وفق التحليل العنقودي 2006، الصفحة 1، موقع دائرة الإحصاء المركزية من تاريخ 10 تشرين الثاني 2010.

http://www.cbs.gov.il/www/publications/local_authorities06/pdf/t02.pdf

عدد القرى العربية في النقب (17) هو رقم صغير ولا يشكل إلا 12.5% من عدد القرى في النقب (136 قرية) ومناطق نفوذ السلطات البلدية للقرى العربية في النقب تمتد على مساحة 120 - 150 كم² وتشكل نسبة 1% من أراضي النقب (12,954 كم²)⁶، بالمقابل وصل تعداد السكان العرب في منطقة النقب وفق الإحصائيات السنوية بنهاية عام 2010 إلى ما يقارب 201,900 نسمة وشكلت ما يقارب 32% من عدد السكان في المنطقة (التي كان عدد السكان فيها 627,000 نسمة) و- 18.15% من عدد السكان في منطقة الجنوب عموماً⁷.

العشائر البدوية التي كانت تنتشر على كل مساحة أراضي النقب، 13 مليون دونم تقريباً (انظر الرسم التوضيحي 1)، وكانت تستخدم وبشكل مكثف 2,000,000 - 2,500,000 دونم، تعيش اليوم على مساحة 350,000 دونم (240,000 دونم منها تم رفع دعاوى نزاع ملكية)⁸. تنازلت تلك العشائر من أجل تثبيت حق ملكيتها لـ 640,000 دونم، أي ما نسبته 5% من مساحة منطقة الجنوب⁹. يعيش البدو في عشرات القرى غير المعترف بها (53,111 مواطن تقريباً) وفي مدينة واحدة، 6 بلدات و 10 قرى تم الاعتراف بها بالعقد الأخير (148,729 مواطن تقريباً)¹⁰. لم تقم الدولة بعد بهدم أي من البيوت في مناطق التخطيط ("الخط الأزرق"). في قرار صدر في شباط عام 2010 من قبل قاضية المحكمة المركزية سارة دوفرت، أمرت القاضية بهدم 65 بيتاً في البلدات التابعة للمجلس الإقليمي أبو بسمة خلال 12 شهراً¹¹، رئيس مجلس أبو بسمة تقدم بالتماس للمحكمة العليا ضد هذا القرار وبدورها أمرت المحكمة العليا بإجراء عملية الهدم (ع.ع. م 2219/10)¹².

تجدر الإشارة إلى أنه إن نجحت الدولة بتجميع البدو في تلك البلدات ستتقلص أكثر فأكثر منطقة سكن البدو الصغيرة أساساً بشكل كبير جداً. هذه الخطوات إن دلت على شيء فإنها تدل على أن دولة إسرائيل ماضية بملاحقة مواطنيها البدو ولا زالت طامعة بما تبقى لديهم من أراض. تشير الحال المزرية في البلدات البدوية بوضوح إلى أن الدافع لإقامتها لم يكن مصلحة البدو بل الرغبة بطردهم من أراضيهم. فهل تتصرف دولة إسرائيل بمقتضى القانون مع مواطنيها العرب البدو، وتحديداً بما يتعلق بضمان وجود مأوى بأراضيهم؟ ليس هذا ما يبدو فالدولة لا تتصرف وفق المواثيق الدولية المختلفة وقرارات المحكمة العليا بما يخص موضوع حق الحصول على مأوى¹³.

⁶ العرب البدو في النقب في إسرائيل، تقرير داخلي للجنة تطبيق وثيقة حقوق المواطنين المدنية والسياسية، الجدول 1 يبين مناطق النفوذ والسكن في المدن والبلدات بالنقب، صفحة 8 - 9. موقع منتدى التعايش في النقب للمساواة المدنية من تاريخ 10 تشرين الثاني 2010. http://dukium.org/user_uploads/pdfs/Response_to_State_Report_heb.pdf

⁷ تقويم إحصائي لإسرائيل في عام 2011، الجدول 2 بلدات وتجمعات سكنية حسب الفئة السكانية، الإقليم، المنطقة والموقع الطبيعي، الصفحة 107. http://www.cbs.gov.il/shnaton62/st02_08.pdf

⁸ القرى غير المعترف بها في النقب: الاعتراف والمساواة بالحقوق - ورقة بحث، تشرين الثاني 2007، الخارطة 3، الصفحة 3: موقع "بمكوم" من تاريخ 25 تشرين الثاني 2010، صفحة 27-28.

<http://www.bimkom.org/dynContent/articles/BedPosPapPart1.pdf>

⁹ المصدر السابق، الصفحة 28.

¹⁰ بلدات 2010، موقع دائرة الإحصاء المركزية من تاريخ 2 كانون الأول 2011. <http://gis.cbs.gov.il/ishuvim/viewer.htm>

¹¹ كوريال أ، "قاضية: لتهدم بيوت البدو وأين المستشار القضائي للحكومة؟" Y-NET 16.2.2010. <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3849450,00.html>

¹² ع.ع. م 2219/10 - أ، رئيس اللجنة المحلية للتخطيط والبناء أبو بسمة وجمعية رغيف، قرار من تاريخ 12.4.2010، موقع محكمة العدل العليا بتاريخ 1 كانون الأول 2011. <http://elyon1.court.gov.il/files/10/190/022/k03/10022190.k03.pdf>

¹³ اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2010 تقرير عن حق السكن، هدم بيوت البدو في النقب، الصفحة من 6 - 8 في موقع منتدى التعايش في النقب بتاريخ 1 كانون الأول 2010. http://dukium.org/user_uploads/pdfs/doh_harisot.pdf

قرى مهددة بأوامر هدم

يوجد اليوم في النقب قرى صدرت أوامر من قبل الدولة بهدم كل بيوتها. بين تلك القرى قرية عتير-أم الحيران، تل عراد، السدير وغيرها. طلب قرية السرة إلغاء 45 قرار هدم قيد البحث في محكمة الصلح (التماس رقم 9346/06) وقرار الحكم الذي صدر بتاريخ 6 كانون الأول لسنة 2011 نص على إلغاء أوامر الهدم! القرار المتعلق بطلب قرية عتير أم الحيران (8477/06) لإلغاء 33 أمر هدم سيصدر بتاريخ 11 كانون الأول لسنة 2011. طلب قرية عتير أم الحيران بإلغاء قرار إخلاء القرية، رفض من قبل المحكمة المركزية في شباط 2011 وموجود الآن ضمن طلب التماس للمحكمة العليا (3904/11).¹⁴

سياسة هدم البيوت التي ترى بـ 50,000 مبنى¹⁵ "مبان غير قانونية" هي السياسة التوأم العكسية التي تنتهج بالتعامل مع اليهود في النقب. تتحدث الدولة عن تشتيت السكان وتدعو اليهود أن يأتوا ويستوطنوا منطقة النقب ذات المساحة الشاسعة وعدد السكان القليل وتعددهم بمزارع فردية وقرى صغيرة،¹⁶ كيبوتسات وقرى تعاونية - لكنهم لا يأتون. بالمقابل، وجدت السياسة المتبعة ضد البدو لحصار الوسط العربي بالنقب وتضييق مكان عيشهم من خلال عدم الاعتراف بقراهم وهدم بيوتهم وإتلاف محاصيلهم.

هدم البيوت (انظروا الصور 1 و 2) مثل حراثة حقول نبتت للتو (انظروا الصورة 3)، كل ذلك يتم من خلال قوات خاصة ومعززة أنشئت خصيصا لهذا الغرض في شرطة إسرائيل، مديرية التنسيق والتنفيذ.¹⁷ تلك القوات تفرض الرعب والخوف على آلاف الأطفال، النساء والعجائز (انظروا الصورة 4) والذين يعيشون بحالة يندم فيها أمان السكن وفي ظروف حياتية مؤقتة خوفا من هدم بيوتهم. تشير هذه السياسة المتعمدة إلى النهج السياسي المتعاقب لحكومات إسرائيل إلى هذا الحين. لا نتحدث عن إيجاد حل توافقي لمسألة القرى غير المعترف بها والمباني التي فيها، بل عن السياسة التعسفية المتمثلة بهدم البيوت وخلق روح الغضب والعداوة لدى شريحة واسعة من المجتمع العربي.

¹⁴ ب. ر. ع 3904/11 ابراهيم فرهود أبو القيعان وآخرون ضد حكومة إسرائيل، موقع عدالة، بتاريخ 1.12.2011.

http://www.adalah.org/Leagl_full_heb.asp?id=463&category_id=321

¹⁵ تقرير لجنة القاضي غولدرغ حول موضوع تنظيم توطين البدو في النقب، الصفحة 25. موقع وزارة الإسكان بتاريخ 19 تشرين الثاني 2010.

http://www.moch.gov.il/SiteCollectionDocuments/odot/doch_goldberg/Doch_Vaada_Shofet_Goldberg.pdf

¹⁶ درال. ي "المعركة البيئية القادمة 11 بلدة جديدة في النقب"، YNET بتاريخ 7.11.2010.

<http://www.ynet.co.il/articles/0.7340.L-3977877.00.html>

¹⁷ مديرية التنسيق والتنفيذ، موقع شرطة إسرائيل بتاريخ 28.6.2010 .

<http://www.police.gov.il/mehozot/agafShitor/machalkot/Pages/mefkedettiumvepriLutakifa1.aspx>



الصورة 1: تدمير بيوت في قرية الفرعة أيار 2011 (تصوير: منتدى تعایش)



الصورة 2: عملية هدم في العراقيب، 25 آب 2011 (تصوير: منتدى تعایش)

شهادة محمد أبو نواف من قرية الفرعة الذي تم هدم بيته في شهر أيار 2011

يقال أنه ستقام قرية هنا، ستقام قرية هنا والقرية معترف بها، تسمى قرية الفرعة. نحن نسكن في هذا المكان حتى قبل الأتراك. أجيال متعاقبة من جد جدي ومن أبي، سأريك بيوتا مبنية من قبل مئات الأعوام موجودة هنا. كنا مستعدين لأي حل، توجهت لكل المكاتب، توجهت لكل المسؤولين في الدولة، في الجنوب، في بئر السبع [...] أقول لك الحقيقة، لماذا كل واحد منهم لديه مكتب، صف، لديه سيارة على حساب البدو، ولا يقوم بأي عمل لصالح البدو أبدا. لا يفعلون شيئا، ليس لديهم أي حل. أهذا حل أن يهدموا البيوت وينصرفوا؟ هذا حل؟ لا. هل حل ذلك المشكلة هنا؟ لم يحل المشكلة، أنا بقيت في المكان ذاته. اذا، ما قيمة ذلك؟ أعطاني أراضي للبناء ولم أترك المكان؟ لم يعطني. ليس لديهم شيء ليعطوه، ليس معه شيء ليعطيه.

أردت أن أرى شيئا واحدا، ما الحل الذي لديك، ما سبب أنك تهدم ولا تعطي شيئا؟ ما السبب؟ أخبرني، حل لي المشكلة. أنت تدمر هنا، إنما قبل أن تدمر دنلي على طريقة، ارسم لي طريقا أسير عليه. ليس لديه، ليس لديه، يصمت وحسب لا يتكلم. وزارة الداخلية، الشرطة. [...] تحتاجون أن تسألوا وزارة الداخلية لماذا هدمتم بيت هذا الشخص؟ هل قدمتم له حلا؟

[...] إنما هكذا يعدون القوات التي عليها أن تحتل دولة أخرى، قوات ضخمة لم أشهد لها مثيلا في حياتي، لم اعلم أولادي، لم أشأ لأولادي أن يروا تلك القوات، هدم البيوت أمام أولادي. ذلك أشبه بالموت.

البيت غير مرخص، أريد أن أرى في كل الشتات البدوي، آلاف، آلاف البيوت، بيتا واحدا مرخصا. من قد يعطيك ترخيصا، من قد يسمح لك بالبناء؟ لا أحد. نقول أنه أولا يجب الاعتراف بالقرية، ومن ثم علينا أن نؤمن الترخيص ترخيص البناء، فعل كل شيء، أيادينا مفتوحة.

[...] لم نعلم بأمر الهدم، والمحكمة أقرت عدم جواز الهدم إلى أن تلتئم المحكمة العليا وتقرر. أتوا في الساعة الـ 5:45 دقيقة، باكرا، بينما الناس نيام، نزلوا من سياراتهم وبدأوا بتحطيم النوافذ بالمطارق، تكسير الأبواب، تكسير. [...] طلبنا، دعونا نخرج الأشياء من البيت لكنهم لم يستجيبوا.

إجراءات عقابية تمت اضافتها مؤخرًا

تم هذا العام تقديم اقتراح قانون يلزم أصحاب البيوت التي يتم هدمها بدفع تكاليف الهدم، بنهاية حزيران من هذا العام مر اقتراح القانون بالقراءة الثانية والثالثة أمام لجنة الدستور، القانون والقضاء. ويبدو أن القانون يوضع على طاولة الكنيست للتصويت في الدورة الشتوية. هذا القانون لن يطبق على سكان المستوطنات اثر تحفظ عضو الكنيست زئيف ألكين (ليكود). على ضوء هذا التعديل لا شك بأن هذا القانون موجه ضد المواطنين العرب في الدولة. المتضررون الأساسيون من هذا القانون سيكونون العرب البدو في النقب الذين يقطنون في القرى غير المعترف بها، والذين يتهدد الهدم غالبية بيوتهم. نتحدث عن فئة من المواطنين تعاني يوميا من التعسف من قبل الدولة وحقوقها تنتهك بشكل دائم من قبل السلطات المختلفة.

نتحدث عن قانون تمييزي وعنصري، من شأنه أن يزيد الهوة بين الأوساط المختلفة في النقب. ما من شك أبدا بأن الهدف من هذا القانون هو المس بالعرب البدو الذين يقطنون في القرى غير المعترف بها في النقب وممارسة ضغط عليهم لترك أراضيهم والانتقال للبلدات. حيث يتضح أنه في إسرائيل وفي عام 2011 هناك قوانين مختلفة باختلاف المواطنين.

تقدمت دولة إسرائيل بدعوى تعويض بمبلغ 1,790,792 شيقل ضد 34 مواطنا من قرية العراقيب مقابل تكاليف هدم القرية. هذه محاولة أخرى لإخماد نضال المواطنين من أجل أراضيهم. بعد سلسلة من الاعتقالات ولوائح الاتهام ضد سكان القرية وناشطين وبعد عدة أحداث عنف شديدة اندلعت خلال عمليات الهدم كإطلاق عيارات مطاطية باتجاه الأهالي والناشطين، تنتهج الحكومة وسيلة جديدة وهي رفع دعوى تعويضات كبيرة ضد المواطنين. تجدر الإشارة إلى أنه تم تقديم الدعوى قبل يوم واحد فقط قبل ذكرى عملية الهدم الأولى للقرية.

سياسة الدولة - هدم بيوت في النقب

سياسة الحكومة المعلنة منذ سنوات عديدة هي هدم البيوت في القرى غير المعترف بها. ومنذ سنوات السبعين قامت إسرائيل بهدم آلاف بيوت البدو في النقب.¹⁸ هدم البيوت عبارة عن وسيلة لإخافة تلك الفئة من المواطنين والإبقاء عليها في حالة قلق دائمة بما يخص المأوى. ذلك التخويف هو ضغط آخر يضاف للضغوطات التي تمارس على وسط المواطنين البدو للانتقال إلى البلدات الثابتة.

هدمت دولة إسرائيل كل عام، حتى سنة 2010 250 بيتا تابعا للعرب البدو في النقب. في شباط من سنة 2010 تقرر زيادة ضراوة سياسة هدم البيوت. الهدف الذي تم وضعه لسنة 2010 كان 700 بيتا!¹⁹ وتم فعليا هدم 456 بيتا. وفي سنة 2011 1000 بيت تقريبا.²⁰ في كل بيت من تلك البيوت يسكن ستة أشخاص. نتحدث هنا عن 6000 نسمة. وتخيّلوا أن كل بيوت بلدة عومر (6,593 نسمة) ميتار (6,374 نسمة) او لهاييم (5,929 نسمة)²¹ هدمت.

بالطبع، لا يعقل أبدا حدوث أمر كهذا في إسرائيل ولا يخطر ببال أحد أبدا هدم تجمع سكني يهودي كامل، أو جزء منه، داخل إطار الخط الأخضر، بالمقابل اقترحت وزارة الداخلية رفع عدد البيوت الواجب هدمها كل عام لإحدى أضعف الفئات في إسرائيل بثلاثة أضعاف بدون التحدث مع ممثلي المجتمع العربي البدوي في النقب وبدون أي تفكير بالعواقب التي ستلحق بالمجتمع العربي نتيجة ذلك وعلى العلاقة بين العرب واليهود في النقب.

كذلك أقر في شباط من سنة 2010 حراثة 9000 دونم حراثة عميقة لوقف ظاهرة زرع الأراضي التي لم يدفع بدل ثمن استئجارها الموسمي. "الشرطة لن تمنع طلب هدم مبان غير قانونية وستعمل بشكل سريع للاهتمام بتلك الأوامر"، قال قائد المنطقة الجنوبية في الشرطة المفتش يوحنا دانينو. ووفق كلامه، "يرى أن معالجة موضوع المباني غير القانونية هو أمر هام في المنطقة الجنوبية عموما وبالنسبة للوسط البدوي خاصة."²²

في شهر تشرين الثاني من العام 2011 هدمت الدولة في إطار عملية سميت "زراع الحزم" 33 بيتا وخلال عملية أطلق عليها "حراس النقب" 21 بيتا آخر، بضمنها مسجد.²³ وفق المعلومات المنشورة في موقع دائرة أراضي إسرائيل، 25 بيتا من البيوت، خلال العمليتين، هدمها مالكوها بعد أن تم إقناعهم من قبل ممثلي السلطات أنهم إن لم يفعلوا سيتكبدون تكاليف الهدم.²⁴

المعطيات الواردة في الجدول 1 تظهر أنه بالنظر لسياسة الحكومة يدان كل عام مئات مالكي البيوت بتهمة البناء غير المرخص وأن هناك آلاف الدونمات من الأراضي تحرث بعد أن ينبت الزرع فيها. بالمقابل، كل عام تضاف آلاف المباني بسبب انعدام المساكن وعدم الاكتراث من قبل الحكومة لكل الشباب البدو المتزوجين والذين يريدون أن يعيشوا في بيوت خاصة بهم. غياب أي حل لمشكلة مساكن الشبان والبالغين وأي إمكانية لإعطاء تراخيص بناء يدفع بالبدو إلى بناء بيوتهم رغم الخطر الذي يتهدها بالهدم.

¹⁸ على إسرائيل أن تكف عن هدم بيوت البدو في النقب، موقع HRW بتاريخ 1 آب 2010، في 15 تشرين الثاني من سنة 2011.

<http://www.hrw.org/he/news/2010/08/01>

¹⁹ ياغنا. ي، هدم المباني غير القانونية للسكان البدو ستزيد 3 أضعاف في 2010"، "هآرتس"، 18 شباط 2011، موقع صحيفة "هآرتس" بتاريخ 15 تشرين الثاني 2010. <http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1150631.html>

²⁰ باز - فرانكل، ع، "عملية زراع الحزم": تم هدم 33 بيتا للبدو في النقب"، غلوبوس بالرّيح 28 حزيران 6.11.2011، عدل بتاريخ

<http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000695383> . 8.11.2011

²¹ دائرة الإحصاء المركزية، السكان وفق البلدات للعام 2010، من تاريخ 28 نوفمبر 2011.

http://www.cbs.gov.il/ishuvim/ishuvim_main.htm

²² ياغنا.

²³ توسيع عملية الهدم في النقب تأتي بثمارها: مسجد غير قانوني هدم من قبل المخالفين الذين قاموا ببنائه، موقع دائرة أراضي إسرائيل، عدل بتاريخ 15 تشرين الثاني 2011. http://www.mmi.gov.il/HodaotmmiInt/show_h.asp?key=1069&CodeMaarecet=1

²⁴ باز - فرانكل.

الجدول 1 - معطيات عن البيوت التي تم هدمها، إادات بالبناء غير المرخص، مبان دون ترخيص، مبان بدون تراخيص تضاف كل عام وعدد الدونمات من الحقول التي زرعها البدو وحرثت من قبل الدولة 2001 - 2011
(* المعلومات غير متوفرة)

السنة	عدد البيوت التي هدمت	عدد الإادات للبيوت التي هدمت	عدد المباني دون ترخيص	عدد المباني التي تضاف كل سنة	مساحة الحقول المحروثة بالدونم
2001	45 ²⁵	*	*	*	*
2002	113 ²⁶	311 ²⁷	30,000 ²⁸	1,500 ²⁹	*
2003	157 ³⁰	933 ³¹	*	*	*
2004	119 ³²	*	*	*	*
2005	145 ³³	*	30,000 ³⁴	*	*
2006	367 ³⁵	700 ³⁶	42,000 ³⁷	*	2,900 ³⁸
2007	281 ³⁹	*	*	*	*
2008	225 ⁴⁰	*	50,000 ⁴¹	1,500-2,000 ⁴²	700 ⁴³
2009	254 ⁴⁴	*	*	*	4,500 ⁴⁵
2010	456 ⁴⁶	*	*	*	9,000 ⁴⁷
2011	1,000 ⁴⁸	*	70,000 ⁴⁹	4,000 ⁵⁰	*

²⁵ غولدشتاين، م، مدير السلطة المحلية، وزارة الداخلية، طلب معطيات عن هدم البيوت في النقب، رسالة بتاريخ 4 أيلول 2011. ملاحظة: معطيات وزارة الداخلية تتطرق إلى كل المنطقة الجنوبية كونه لا يوجد بين يدي وزارة الداخلية "تقسيم وفق الوسط السكاني بما يتعلق منطقة تواجد وسط عربي ويهودي" وكما قيل في الرسالة أنفة الذكر، نعتقد أن غالبية المباني التي هدمت بملكها سكان عرب.
²⁶ تقرير منتدى التعايش السلمي في النقب للجنة لوقف التمييز العنصري بكل أشكاله، أيار 2006، الصفحة 31. موقع منتدى التعايش في النقب، تاريخ 10 تشرين الثاني 2010.

http://www.dukium.org/modules/coppermine/albums/userpics/pdf_files/CERD_HEB_web.pdf

²⁷ "تقرير حياة على الهامش 2006"، الصفحة 51، الجمعية العربية لحقوق الإنسان للنهوض بحقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. موقع

عدالة من تاريخ 10 تشرين الثاني 2010، <http://www.adalah.org/newsletter/heb/jun07/hra.pdf>

²⁸ تقرير منتدى التعايش في النقب، المصدر السابق، صفحة 31، موقع منتدى التعايش في النقب، تاريخ 15 تشرين الثاني 2011.

²⁹ تال. أ، "خطة هيكلية للبلدات البدوية في النقب"، مركز أبحاث ومعلومات الكنيست 3.12.2006، الصفحة 3، موقع الكنيست، تاريخ 15

تشرين الثاني 2011. <http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m01668.pdf>

³⁰ تقرير حياة على الهامش، المصدر السابق، صفحة 31.

³¹ المصدر السابق، صفحة 51.

³² غولدشتاين، المصدر السابق.

³³ المصدر السابق.

³⁴ باردا. م، "ظاهرة البناء غير القانوني في إسرائيل"، 6 تموز 2005، مركز البحث والمعلومات في الكنيست، موقع الكنيست بتاريخ 15

تموز 2010. <http://www.knesset.gov.il/MMM/data/docs/m01170.doc>

³⁵ غولدشتاين، المصدر السابق.

³⁶ تال، المصدر السابق، صفحة 3.

³⁷ المصدر السابق، صفحة 3.

³⁸ تقرير حياة على الهامش، المصدر السابق، الصفحة 52 - 53.

³⁹ غولدشتاين، المصدر السابق.

⁴⁰ ياغنا، المصدر السابق.

⁴¹ تقرير لجنة القاضي غولدرغ، المصدر السابق، البند 68، صفحة 27.

⁴² المصدر السابق، 27.

⁴³ ياغنا، المصدر السابق.

⁴⁴ المصدر السابق.

⁴⁵ المصدر السابق.

⁴⁶ المصدر السابق.

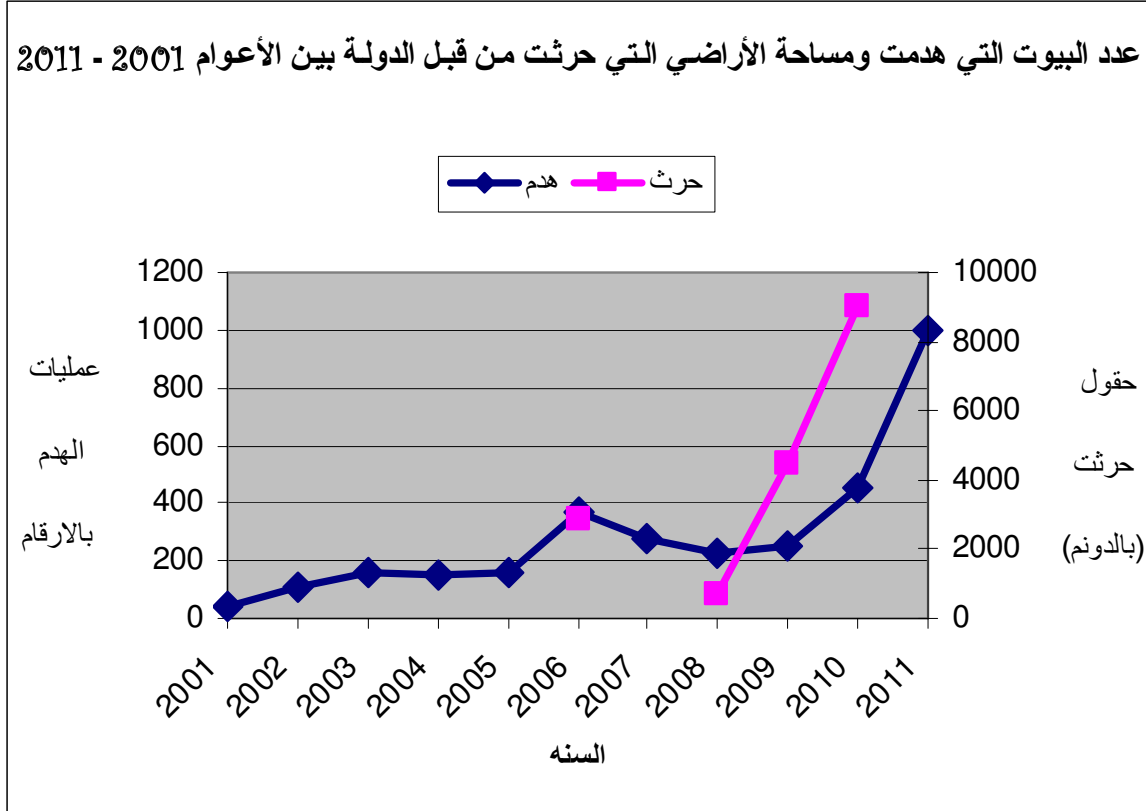
⁴⁷ المصدر السابق.

⁴⁸ باز - فرانكل، المصدر السابق.

⁴⁹ المدر السابق.

⁵⁰ المصدر السابق.

رسم بياني 1 - عدد البيوت التي هدمت ومساحة الأراضي التي حرثت من قبل الدولة بين الأعوام 2001 - 2011



يظهر الرسم البياني 1 الزيادة الحادة من عام 2009 بعدد البيوت التي تم هدمها وأيضا مساحة الحقول المزروعة التابعة للبدو والتي تمت حرثتها من قبل ممثلي الدولة. هذا الأمر أن دل على شيء فانه يدل على تغيير بسياسة الهدم وتفاقمها. عمليات الهدم الأخيرتان كانتا أكبر بكثير بحجمها حيث تم خلالها هدم 54 بيتا وذلك يدل دون شك على وحشية الجهات المختلفة و"المضي بالتنفيذ"، تجدر الإشارة إلى أن هذه العملية تمت تحت إشراف دائرة أراضي إسرائيل، وزارة الداخلية، ووحدة مراقبة المناطق المفتوحة في إسرائيل.⁵¹

⁵¹ تقام حدة عمليات الهدم في النقب، المصدر السابق.

خلاصة

تطبق ومنذ سنوات سياسة حكومية غير مكتوبة هدفها محو قرى بدوية كاملة عن الأرض. خمسين عملية هدم متعاقبة طالت قرية طويل أبو جرول، بين أيار 2006 وتموز 2010، هدم أربعة عشر بيتا في قرية عتير أم الحيران بنهاية حزيران 2007 وهدم قرية العراقيب 28 مرة بين أواخر شهر تموز 2010 وبداية تشرين الثاني 2011 - كل هذه الأمثلة تشير وبوضوح إلى تلك السياسة (انظروا الصور 1 - 4 ومجموعة صور في موقع منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية)

وفق أقوال المتحدثة باسم دائرة أراضي إسرائيل أورتال تسيرر، خطة برافر - عميدورور... "تهدف أن توطن من جديد 30 ألف بدوي تقريبا، وأن يتم نقلهم إلى البلدات الثابتة، مثل رهط، كسيפה وحورة...⁵² أي أن الخطة ستؤدي إلى اجتثاث 30,000 بدوي وتدمير الكثير من قراهم. وأيضا، ستكون مئات البيوت في القرى البدوية غير المعترف بها تحت طائلة الهدم على خلفية أوامر الهدم التي صدرت بحق تلك القرى مثل السدير، تل عراد، عتير أم الحيران. مخططات حكومية بالنسبة لمشاريع مختلفة، لن تتيح بقاء تلك القرى في نطاق تلك المشاريع، مثل "أحراش غورال" المشروع الذي يهدد قريتي المساعدة وعوجان، قاعدة عسكرية، مثل مركز الاستعلامات المزمع إقامته في منطقة التجارة الحرة ليكيك وقرية المكيمن، شق طرقات جديدة وتوسيع طرق قائمة، مثل استكمال الشق الجنوبي من الشارع رقم 6، الذي يقطع بضع قرى ومن بينها أم بطين، بير الحمام، حشم زنة، وادي النعم ويهدد 600 بيتا، والطريق رقم 31 الذي يهدد سعوة وقرى أخرى ومشاريع عديدة أخرى غيرها.

أشار البروفيسور القرناوي من خلال وجهة نظر إلى أن سياسة هدم البيوت تضر بشكل كبير بفئة الأطفال وتؤدي إلى صدمة لكل أفراد العائلة وخلل بعمل العائلة: "هدم البيوت يؤدي أحيانا إلى اعتلال النشاط الوظيفي في العائلة بشكل عام... كل تلك الأمور تؤدي إلى زعزعة فكر الأطفال وزعزعة إدراكهم بان العائلة هو مكان آمن، مفيد ويؤمن الحماية. وجود البيت يوفر حاجة ضرورية وأساسية للأطفال وغيابه يصعب عليهم خلق علاقات متبادلة آمنة ومتأقلمة.⁵³

سياسة هذه الحكومة كسابقتها تهدد بهدم وتدمير وطرده الكثيرين من سكان قرى البدو غير المعترف بها - مواطنو دولة إسرائيل - الذين لا يستطيعون بناء بيوتهم وفق القانون بغياب أي سياسة تخطيط حكومية في قراهم وغياب أي مخططات بناء، وهذا بدون وجود أي بديل غير الانتقال إلى البلدات الثابتة. التوسيع والإسهاب بسياسة تنفيذ خطة الحكومة ونتائجها المتمثلة بهدم البيوت هي جزء من محاولة الحكومة تجميع المواطنين البدو بالقوة وتركيزهم في بلدات فقيرة ومميز ضدها من أجل إفراغ أراض لتوطين اليهود (انظروا حالة أم الحيران) هذه سياسة عنصرية، لا مستقبل لها على المدى الطويل وتضر بنسيج الحياة الاجتماعية في النقب وتزيد حالة عدم المساواة بين العرب واليهود.

⁵² المصدر السابق.

⁵³ المي. أ، "هدم البيوت في إسرائيل وأثر ذلك على صحة ونفسية الأطفال" صفحة 3 - 4، موقع أطباء لحقوق الإنسان بتاريخ 10 تشرين الثاني 2010. <http://www.phr.org.il/default.asp?PageID=47&ItemID=73>



قرية العراقيب قبل الهدم في ربيع عام 2010



قرية العراقيب، عملية الهدم الـ25، تموز 2011 (تصوير منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية)

منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية | ص. ب. 130 عومر, 84965 |

هاتف نقال: 0507701118-9 | www.dukium.org | mail@dukium.org